تحرك عاجل

تأييد حكم بإدانة مدافع عن حقوق الإنسان

في 20 فبراير/شباط، أيدت محكمة الاستئناف بالرباط حكم الإدانة بحق المدافع عن حقوق الإنسان رضا بن عثمان، وهو حكم كانت قد أصدرته محكمةٌ أدنى درجة في 7 نونبر/تشرين الثاني 2022، بتهم تتعلق بمنشورات له على منصات التواصل الاجتماعي ومقاطع فيديو نشرها على يوتيوب، انتقد فيها الحكومة المغربية ويرجع تاريخ نشرها إلى 2021. وخلال الاستئناف، خُفِّضَت مدة الحكم بسجنه إلى 18 شهرًا، بدلًا من ثلاثة أعوام. ولا يزال رهن الحبس الانفرادي في سجن العرجات 1 بمدينة سلا. يجب الإفراج عن بن عثمان على الفور وبدون أي شرطٍ أو قيدٍ، إذ أن سجنه يرجع إلى مجرد ممارسة حقه في حرية التعبير.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس حكومة المملكة المغربية

السيد عزيز أخنوش

القصر الملكي – توراكة

الرباط، المغرب

تويتر: @ChefGov_ma

السيد رئيس الحكومة،

تحية طيبة وبعد ...

*نكتب إليكم للإعراب عن قلقنا الشديد بشأن استمرار الاحتجاز التعسفي للصحفي والمدافع عن حقوق الإنسان، **رضا بن عثمان**. ففي 20 فبراير/شباط، أُيِّد الحكم بإدانته بتهم ترجع إلى مجرد ممارسة حقه في حرية التعبير، بعد استئنافه. وخَفَّض القاضي أيضًا مدة سجنه إلى 18 شهرًا، بدلًا من ثلاثة أعوام، بعد تأييد حكم إدانته الصادر عن محكمةٍ أدنى درجة في نونبر/تشرين الثاني 2022، بتهم "إهانة الهيئات المُنظمة"، و"إهانة موظفين عموميين أثناء قيامهم بوظائفهم"، و"بث وتوزيع اِدِّعاءات ووقائع كاذبة من دون موافقة الطرف المعني"، بموجب الفصول 265 و263 و447-2 من مجموعة القانون الجنائي، بالتتالي. وتتصل هذه التهم بمنشورات له على فيسبوك ومقاطع فيديو نشرها على يوتيوب، يرجع تاريخها إلى 2021، وينتقد فيها انتهاكات قوات الأمن المغربية، ويدعو إلى الإفراج عن المُحتَجَزين السياسيين، ويتَّهم الحكومة المغربية بقمع الأصوات الحرة وتهميشها، والتقاعس عن الاستجابة لمطالب الشعب المغربي. وحَذَّر أيضًا من إمكانية استغلال قوات الأمن للتقنيات الحديثة ذات الصلة بجوازات التلقيح ضد فيروس كوفيد-19 في مراقبة الأفراد، لا سيما المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء المؤيدين للديمقراطية.*

ويُحتَجَز رضا بن عثمان في ظل ظروف تنتهك الحظر المطلق المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. إذ أنه يُحتَجَز رهن الحبس الانفرادي المُطوَّل داخل زنزانة تبلغ مساحتها نحو 2.5 في 1.8 متر في سجن العرجات 1 بمدينة سلا، منذ احتجازه في شتنبر/أيلول 2022. وأخبر والداه منظمة العفو الدولية أن هذه الظروف تُلحِق به أثرًا نفسيًا ثقيلًا، على الرغم من محاولاته لإبقاء معنوياته مرتفعة والحفاظ على كرامته. ويُتاح له الاستحمام مرة واحدة فقط أسبوعيًا، ويُعزَل عن السجناء الآخرين، ولا يُسمَح له بالخروج من زنزانته أكثر من نصف ساعة يوميًا للترِّيض في ساحة صغيرة، برفقة سجين واحد فقط تختاره إدارة السجن. وعلى خلاف السجناء الآخرين، لا يُسمَح له بتلقي زيارات عائلية إلا كل 15 يومًا وتستغرق الزيارة 15 دقيقة مع شخصيْن فقط من أسرته في كل مرة. ويُتاح له فقط تلقي الكتب والصحف التي توافق على دخولها إدارة السجن، ويُمنَع من أن يكون لديه صور لزوجته. وطلب محامو رضا بن عثمان الإفراج المؤقت عنه، لكن قضاة محكمة الاستئناف بالرباط رفضوا الطلب بدون شرح أي أسباب. ومن المقرر أن تراجع لاحقًا محكمة النقض، وهي أعلى محاكم المغرب درجة، الحكم النهائي الصادر بحقه.

نحثكم على الإفراج عن رضا بن عثمان على الفور وبدون أي شرطٍ أو قيدٍ، وإلغاء حكمي إدانته وسجنه، إذ أنهما يرجعان فقط إلى ممارسة حقه في حرية التعبير. وريثما يُفرَج عنه، ينبغي احتجازه في ظل ظروف تُلبي المعايير الدولية لمعاملة السجناء وإخراجه من الحبس الانفرادي. ونحثكم أيضًا على وضع حدٍ لمقاضاة الصحفيين والمُدوّنين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وللتحقيقات الجنائية ضدهم، بسبب ممارسة حقهم في حرية التعبير.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

رضا بن عثمان هو عضو في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إحدى الجمعيات الحقوقية، وناشط سياسي وصحفي. وقد سبق أن سُجِن ظلمًا لمدة أربعة أعوام بين 2007 و2011، بسبب تعليقاته عبر الإنترنت.

وفي 9 شتنبر/أيلول 2022، استجوبت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية في الدار البيضاء رضا بن عثمان بشأن منشور له على فيسبوك ومقطَعَيْ فيديو على يوتيوب، نشرهم في 2021 وانتقد فيهم السلطات. وبعد استجوابه، اعتقلته الفرقة الوطنية للشرطة القضائية وأمرت باحتجازه على ذمة التحقيقات. وفي 10 شتنبر/أيلول 2022، اتَّهم وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية في الرباط رضا بن عثمان بـ"إهانة الهيئات المُنظمة"، و"إهانة موظفين عموميين أثناء قيامهم بوظائفهم"، و"بث وتوزيع اِدِّعاءات ووقائع كاذبة من دون موافقة الطرف المعني"، بموجب الفصول 265 و263 و447-2 من مجموعة القانون الجنائي، بالتتالي. وأُدين أيضًا بانتهاك مرسوم حالة الطوارئ الصحية.

وأضرب رضا بن عثمان أيضًا عن الطعام لمدة 18 يومًا، بدءًا من 9 شتنبر/أيلول 2022، احتجاجًا على احتجازه التعسفي.

واستهدفت السلطات المغربية الأصوات المُعارِضة، على نحو متصاعد، في الأشهر الأخيرة. ففي نونبر/تشرين الثاني 2022، اعتقل عناصر الأمن المغربي محامي حقوق الإنسان البارز محمد زيان واحتجزته، بعد توجيه 11 تهمة منفصلة إليه تتصل بجرائم مزعومة مختلفة، ومن بينها تهم زائفة بإهانة موظفين ومؤسسات عمومية والتشهير والخيانة الزوجية. ولا يزال مُحتَجَزًا في سجن العرجات 1 بمدينة سلا. وفي غشت/آب 2022، حُكِم على المُدوّنة والناشطة المغربية فاطمة كريم بالسجن لمدة عامَيْن ودفع غرامة مالية بسبب منشورات على فيسبوك، أبدت فيها تعليقات ساخرة حول القرآن. وفي أبريل/نيسان 2022، حكمت إحدى المحاكم على سعيدة العلمي، المدافعة عن حقوق الإنسان وعضوة تجمع "مغربيات ضد الاعتقال السياسي"، بالسجن لمدة عامَيْن بسبب منشوراتها حول سوء معاملتها من جانب أفراد الشرطة وانتقادها لقمع الصحفيين والنشطاء. وحُكِم أيضًا على المُدوّن ربيع الأبلق في الشهر نفسه بالسجن لمدة أربعة أعوام، بتهمة الإساءة إلى الملك في مقطَعَيْ فيديو نُشرا على منصات التواصل الاجتماعي.

ويشمل الحق في حرية التعبير حق كل شخص في نقل المعلومات إلى الآخرين وتلقيها بأي وسيلةٍ كانت ودون أي اعتبارٍ للحدود، وذلك وفقًا لما تنُص عليه المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللذين يُشكِّل فيهما المغرب دولة طرف. وإضافة إلى ذلك، يحمي الدستور المغربي الحق في حرية التعبير في الفصل 25، الذي ينُص على أن حرية الفكر والتعبير مكفولة بكل أشكالها.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنكليزية

يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 25 أبريل/نيسان 2023

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حال رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

رابط التحرك السابق: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde29/6156/2022/ar/

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: رضا بن عثمان (صيغ المذكر)